

الوثائق المجمعة حول معلومات المشروع/ورقة البيانات حول الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 15 شباط 2018 | تقرير رقم: PIDISDSC24136

المعلومات الأساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع:

الدولة	العراق	الرقم التعريفي للمشروع	P165114	اسم المشروع	المشروع الطارئ لدعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي والصمود في العراق	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد)	
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	التاريخ التقديري للتقييم	8 شباط 2018	التاريخ التقديري لاجتماع مجلس الإدارة	5 نيسان 2018	منطقة الممارسة (الرئيسية)	الحماية الاجتماعية والعمل
أداة التمويل	تمويل المشاريع الاستثمارية	المقترض	وزارة المالية	الجهة المنفذة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية		

الهدف التنموي المقترح

يتمثل الهدف التنموي للمشروع في: (أ) زيادة فرص كسب الرزق في المناطق المحررة؛ (ب) زيادة القدرة على الوصول إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في المناطق المحررة؛ (ج) تعزيز النظم للتوسع في توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

المكونات

النقد مقابل العمل والدعم الاجتماعي
شبكات الأمان الاجتماعي الصامدة
إدارة المشروع

تطبق معالجة هذا المشروع استثناءات متطلبات السياسات للأوضاع ذات الحاجة الملحة للمساعدة أو محددات القدرات المشار إليها في السياسة التشغيلية 10.00، الفقرة 12.
نعم

التمويل (مليون دولار أمريكي)

الملخص

200.00	التكلفة الإجمالية للمشروع
200.00	مجموع التمويل
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل

200.00	مجموع التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي
--------	---



200.00

الإقراض من البنك الدولي

فئة التقييم البيئي

ب- تقييم جزئي

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية وإجازتها إلى مدير الممارسات؟ (لن يتم الإفصاح عن ذلك)

لا

القرار

لم تجيز المراجعة مواصلة التحضير.

قرارات أخرى (حسب الضرورة)

ب. المقدمة والسياق

يتمتع العراق بثروات طبيعية هائلة وقدرات بشرية كبيرة، إلا أنه رغم ذلك عانى لعقود من الصراعات والتقلبات الاقتصادية. خلال السنوات الثلاثة الماضية فقط، حصدت الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أرواح الآلاف وأدت إلى نزوح أكثر من 4 ملايين شخص. وتشير التقديرات الحديثة أن أكثر من 11 مليون عراقي يعدون حالياً بحاجة إلى شكل ما من المساعدة الإنسانية¹. حيث انخفض الإنتاج الزراعي بمقدار 40%، مما قوض الاكتفاء الذاتي للبلاد من الغذاء، وتم إجبار مئات الآلاف من الأشخاص على الهجرة إلى المناطق الحضرية بحثاً عن الوظائف والدعم. كما ارتفعت نسبة الفقر، والتي شهدت انخفاضاً ما بين الأعوام 2007-2012، بصورة حادة، حيث تشير التقديرات الحديثة من العام 2014 أن هذه النسبة قد وصلت إلى 22.5%. إضافةً لذلك، ساهم الانخفاض التاريخي في أسعار النفط عالمياً منذ العام 2014 في الإضرار بصورة شديدة بالاقتصاد العراقي. وأدى ارتفاع النفقات على الأمن والجوانب الإنسانية بصورة ملحوظة إلى تدهور الميزان المالي وميزان المعاملات الخارجية للعراق. وتشير التقديرات إلى وجود 250,000 لاجئ سوري في العراق. وقد دفع انخفاض أسعار النفط والحرب الجارية ضد تنظيم داعش، 3 ملايين شخص إضافيين إلى دائرة الفقر. وأجبرت أكثر من مليون شخص على النزوح. ولا يزال أكثر من 2.4 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات الأمن الغذائي ويعاني نحو 8.5% من الأطفال في المناطق الريفية من سوء التغذية. وبالرغم من التعافي الذي شهدته أسعار النفط نوعاً ما مقارنة مع مستوياتها التاريخية المتدنية في العام 2016 وإحراز تقدم على صعيد محاربة تنظيم داعش من خلال تحرير مدينة الموصل مؤخراً، لا تزال جوانب الهشاشة المتعددة التي يعاني منها العراق تجعله أكثر عرضاً للصدمات واستمرار العنف وعدم الاستقرار في المستقبل..

يعتبر معدل البطالة مرتفعاً كما لا تزال معدلات المشاركة في القوى العاملة متدنيةً للغاية، وخصوصاً في صفوف النساء والشباب. حيث يشارك 15% فقط من النساء في سن العمل في القوى العاملة- وهو ما يعد أقل بكثير من المعدلات المتدنية أصلاً لمشاركة الإناث في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ 22%-، بينما يعد نحو 72% من الرجال البالغين عاملين مقارنةً مع المتوسط الإقليمي والبالغ 75%. وبالنسبة للشباب ما بين 15-29 عاماً، فإن 72% من النساء و18% من الرجال غير مقيدين في المدارس وأيضاً غير عاملين. وبالرغم من أن القطاع الزراعي يعتبر المصدر الأكبر للوظائف وسبل كسب الرزق في المناطق الريفية في العراق، مع ما لذلك من آثار لسان التآكل مع المناخ، والأمن الغذائي، والحد من الفقر، وتمكين النساء، إلا أنه رغم ذلك لا يزال غير مستغل إلى حد كبير. ويوفر القطاع العام تقريباً كافة الوظائف في القطاع المنظم، بينما لم يقدم القطاع الخاص أية فرص عمل ملموسة.

ومع تحرير مدينة الموصل مؤخراً، يقف العراق أمام فرصة تاريخية لإجراء مصالحة وطنية عبر التوصل الفعال للخدمات الاجتماعية الحيوية، وبرامج النمو الاقتصادي والتعافي. وتعتمد إعادة الثقة بين الدولة والمواطنين إلى حد كبير على قدرة الحكومة العراقية على إظهار قدراتها في توفير الأمن والوظائف والنمو الاقتصادي لجميع العراقيين، مع التركيز على الفقراء، والمحرومين، وملايين النازحين الذين تضرروا بفعل الحرب على تنظيم داعش. ويعتبر عامل الوقت حاسماً بالنسبة للحكومة من أجل معالجة الاحتياجات الإنسانية للآلاف في المناطق التي تم تحريرها مؤخراً. ويعد تزويدهم بفرص كسب الرزق والتوظيف السريع أمراً بالغ الأهمية على طريق تحقيق التعافي وإعادة بناء الترابط الاجتماعي.

¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

السياق القطاعي والمؤسسي

شرعت الحكومة العراقية في تنفيذ برنامج شامل لإصلاح نظام الحماية الاجتماعية والذي أدخل تحسينات بارزة على النظام الحالي، بما يسهم في تشجيع الإنصاف والصمود والفرص للمواطنين العراقيين. ومن خلال برنامج البنك الدولي الطارئ لدعم الحماية الاجتماعية في العراق- المرحلة الأولى (P099295)، تمكنت الحكومة من إعداد والسير في تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للحماية الاجتماعية للأعوام (2015-2019)، وبرؤية تتمثل في إيجاد "نظام حماية اجتماعية شامل في العراق يشمل شبكات الأمان الاجتماعي، والتأمينات الاجتماعية، وسياسات سوق العمل". وكتكملة لهذا العمل، وبناءً على طلب الحكومة العراقية أيضاً، يقدم البنك الدولي الدعم في تصميم وتمويل صندوق اجتماعي للتنمية بهدف دعم المبادرات المحلية لتحسين الظروف المعيشية والفرص لدى الفقراء والمحرومين في العراق. وبينما سيتحرك المشروع الطارئ لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والصمود إلى المناطق المحررة، فإنه سيعمل أيضاً على إيجاد البنية التحتية لنظم شبكات أمان اجتماعي قوية، بينما سيعمل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية على تعزيز هذه البنية التحتية للوصول للفئات المستهدفة (بما في ذلك الاستفادة من الباحثين الاجتماعيين على المستوى المجتمعي لتحديد الاحتياجات). فضلاً عن ذلك، ستقوم المشاريع الفرعية التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة بموجب مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالاستفادة من أيام العمل التي يوفرها المشروع الطارئ لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والصمود، بما يوجد توافق وتنسيق عبر العمليتين. وستقوم اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر (برئاسة رئيس الوزراء) واللجان الفنية المعنية بالإشراف على السياسات و العمليات لتعزيز هذا التوافق.

تمكن العراق مؤخراً من تحرير المناطق المتبقية من قبضة تنظيم داعش، وأصبح لزاماً على الحكومة التحرك سريعاً إلى داخل تلك المناطق، بغرض تقديم الدعم في الجوانب الإنسانية لدعم جهود تحقيق الاستقرار، وذلك بغرض تحقيق التعافي على المستويين الفردي والمجتمعي. بناءً على ذلك، يجب التركيز على العائدين والحاجة لتوفير النقد، والوظائف المؤقتة، والسبل الأخرى لتقديم الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر حرماناً في صفوف هؤلاء العائدين، وبالأخص النساء والأطفال.

ج. الهدف التنموي المقترح

الهدف التنموي (من وثيقة تقييم المشروع)

يتمثل الهدف التنموي للمشروع في: (أ) زيادة فرص سبل كسب الرزق في المناطق المحررة؛ (ب) زيادة القدرة على الوصول إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في المناطق المحررة؛ (ج) تعزيز النظم للتوسع في توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

النتائج الرئيسية

سيتم قياس المشروع من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

- الأسر المستفيدة التي تتلقى دعم النقد مقابل العمل، من بينهم الأسر التي تترأسها نساء؛
- متوسط حصة موارد النقد مقابل العمل المحولة كأجور
- المستفيدون الذين يتلقون دعم سبل كسب الرزق، ومن بينهم النساء؛
- المستفيدون الذين يتلقون الاستشارات النفسية والاجتماعية (من بينهم النساء والعائدين والأطفال)؛
- المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي (الإناث)؛
- حصة المستفيدين المسجلين في السجل الاجتماعي من أقر 40% على مستوى الدخل من السكان؛
- المستفيدون من التحويلات النقدية المشروطة الذين يستلمون دفعات في توقيت مناسب.

د. وصف المشروع

سيقدم المشروع الدعم النقدي مقابل العمل وفرص سبل كسب الرزق للسكان العائدين والحاليين في المناطق المحررة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الدعم لمعالجة أثر الصراع على السكان، مع التركيز على النساء والأطفال. ويتمثل الهدف هنا في دعم جهود تحقيق الاستقرار والتعافي في تلك المجتمعات، وتقديم الدعم للمجتمعات بما يدعم انطلاق النشاط الاقتصادي، وفرص التوظيف، وسبل كسب الرزق. وسيعمل المشروع على البنية التحتية الحالية للباحثين الاجتماعيين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مع القيام بالتنسيق الوثيق مع صندوق إعادة الإعمار والوزارات القطاعية الأخرى. وستسعى آليات التسليم إلى الاستفادة من النظم الحكومية حيثما وجدت، ودعم الحكومة في التعاقد من الباطن مع المنظمات غير الحكومية / وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الأعمال عند الاقتضاء. كما وسيتم مواصلة استكشاف الطريقة المحددة لهذا الترتيب استناداً إلى معايير واضحة سيتم تحديدها قبل تنفيذ المشروع. وسيضمن المشروع المكونات الثلاث التالية:

- المكون 1: النقد مقابل العمل، والدعم الاجتماعي، وفرص كسب الرزق؛
المكون 2: شبكات الأمان الاجتماعي الصامدة؛
المكون 3: إدارة البرنامج

هـ. التنفيذ

ستكون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي الوزارة المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع، وذلك تحت إشراف وتوجيه اللجنة العليا الحالية لاستراتيجية الحد من الفقر، برئاسة رئيس الوزراء، والتي ستضمن توفير التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي لأنشطة المشروع. كما سيتم ضمان التنسيق التشغيلي عبر اللجنة الفنية لاستراتيجية الحد من الفقر (برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء). وسيتم إنشاء مكتب لإدارة المشروع داخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتنفيذ المشروع والذي سيتبع مباشرةً مكتب وزير العمل والشؤون الاجتماعية. وسيتمتع المكتب على الموارد من الوزارة وهيئة الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعيين مستشارين حسب الحاجة. وسيعمل المكتب بصورة وثيقة مع مديريات العمل والمساعدات الاجتماعية في الوزارة في كل محافظة. وتتبع هذه المديريات الإدارة العامة للوزارة، وتنسق بشكل وثيق مع الإدارة المحلية. وسيجري تشكيل لجنة، برئاسة المحافظ، في المحافظات المستهدفة لتنسيق أنشطة النقد مقابل العمل على مستوى المحافظة. كما يجوز لهذه المديريات تعيين كادر استشاري لدعم التنفيذ، وبالتحديد فيما يخص التواصل، والجوانب الائتمانية، والإجراءات الوقائية، والمتابعة والتقييم. وستكون هذه المديريات، وبالتنسيق الوثيق مع الإدارات المحلية، مسؤولةً عن تيسير اختيار المستفيدين من فرص النقد مقابل العمل وسبل كسب الرزق ورصد عدد أيام عمل كل شخص في المشاريع وتحديد العوائق أمام تنفيذ البرنامج واتخاذ خطوات تصحيحية مباشرةً. وسيجري إعداد مؤشرات البرنامج ضمن الدليل التشغيلي للمشروع والذي سيوجه عملية التنفيذ على مدار السنوات الثلاث من عمر المشروع.

و. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة المتعلقة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معلومة)

يعد المشروع، وبالتحديد المكون الفرعي النقد مقابل العمل بموجب المكون (1)، النقد مقابل العمل، والدعم الاجتماعي، وفرص كسب الرزق، هو المكون الوحيد الذي قد يكون له آثار بيئية واجتماعية طفيفة محتملة. وسيجري تنفيذ هذا المكون في محافظات نينوى، الأنبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بغداد، بابل. وستكون التدخلات في المناطق الحضرية على النحو التالي: كنس الشوارع وتنظيفها، تنظيف مصارف المياه، طلاء المباني العامة وحوائط الشوارع، طلاء الأرصفة، إعادة تأهيل المساحات الترفيهية، إعادة تأهيل المدارس والمباني المجتمعية الأخرى. أما في المجتمعات الريفية، فسيقدم البرنامج الاعتناء بالشجيرات على الطرق الفرعية، وتنظيف الأراضي الزراعية العامة، وتكسير الصخور لإعادة تأهيل الطرق، وتنظيف واستبدال بالوعات المجاري، وتنظيف مصارف المياه على الطرق. وفي هذه المرحلة، لم يتم تحديد مواقع كما لم يتم حتى الآن تحديد أوجه التدخل من جانب المشروع. وسيتم إدراج الخصائص المادية المعنية ضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والذي سيجري إعداده للمشروع.

ز. أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

إيهاد محمد شعلان، أخصائي الإجراءات الوقائية البيئية
إبراهيم إسماعيل محمد البسلامة، أخصائي الإجراءات الوقائية الاجتماعية

سياسات الإجراءات الوقائية التي قد يتم تطبيقها

سياسات الإجراءات الوقائية	بحاجة للتفعيل؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي (السياسة التشغيلية 4.01)	نعم	سيتم تفعيل هذه السياسة، ويندرج المشروع ضمن الفئة "ب" ذلك أن التدخلات المقترحة بموجب المكون الفرعي 1.1 ستمول برنامجاً للنقد مقابل العمل لمدة سنة واحدة، والذي يدعم تدخلات صغيرة الحجم. وفي المناطق الحضرية، ستكون التدخلات على النحو التالي: كس الشوارع وتنظيفها، تصريف المياه، طلاء المباني العامة، إعادة تأهيل المساحات الترفيهية، إعادة تأهيل المدارس، والمباني المجتمعية الأخرى. وفي المناطق الريفية، سيدعم المشروع الاعتناء بالشجيرات على طول الطرق الفرعية، وتنظيف الأراضي الزراعية العامة، تكسير الصخور لإعادة تأهيل الطرق، تنظيف واستبدال مجاري المياه، وتصريف المياه على طول الطرق.
التقييم البيئي (السياسة التشغيلية 4.01)	نعم	ولضمان الإدارة المناسبة للآثار البيئية التي قد تنجم عن تنفيذ تدخلات المشروع، سيتم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية، والنشاور حوله، والإفصاح عنه على المستوى الوطني وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك الدولي بحلول 30 تشرين الثاني 2018. وسيقدم الإطار توصيات بشأن تدابير تخفيفية محددة للآثار البيئية التي قد تنشأ عن أنشطة المشروع، بما في ذلك قضايا الصحة والسلامة، ومن ضمنها تلك المرتبطة ببقايا الذخائر غير المنفجرة والتي قد تتواجد حتى ما بعد تطهير مناطق المشروع من قبل السلطات المعنية. وسيضمن الإطار قائمة بنود المراقبة سيتم على أساسها مراقبة كل مشروع فرعي، وبناءً على ذلك سيتم إعداد وثائق التقييم البيئي والاجتماعي التالية- مثل خطة إدارة بيئية واجتماعية وقوائم تحقق مبسطة- وتنفيذها- عند الضرورة- قبل الشروع في أية أنشطة مادية. كما سيضمن الإطار أحكاماً لاستثناء المشاريع الفرعية التي تندرج ضمن الفئة "أ"، بالإضافة إلى المشاريع الفرعية التي ستفعل أية سياسة للإجراءات الوقائية غير مفعلة بموجب المشروع. وسيتم وصف الترتيبات المؤسسية والمسؤوليات في الإطار، بما في ذلك بناء قدرات الجهة المنفذة- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- من أجل تعزيز قدراتها على تنفيذ الإطار. كذلك، ستتضمن جميع المساعدات الاجتماعية بموجب المشروع مبادئ بيئية واجتماعية بما في ذلك دعم الوزارة في تعزيز تنفيذ برنامجها للنقد مقابل العمل.
البيئات الطبيعية (السياسة التشغيلية 4.04)	لا	حيث أن هذا المشروع سيعيد بموجب الإجراءات الطارئة المحددة في الفقرة 12 من سياسة البنك: تمويل المشاريع الاستثمارية، سيتم تأجيل إعداد الإطار وسيجري إعداد خطة عمل للإجراءات الوقائية من قبل البنك والإفصاح عنها حال الموافقة على المشروع.
البيئات الحساسة أو المحمية ولن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.04	لا	سيقتصر المشروع على الأشكال الأصلية للهياكل، وبالتالي لن تتضرر البيئات الحساسة أو المحمية ولن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.04.
الغابات (السياسة التشغيلية 4.36)	لا	بالنظر إلى أن المشروع سيقتصر على الأشكال الأصلية للهياكل ولا توجد غابات داخل حدود المشروع. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.36.
مكافحة الآفات (السياسة التشغيلية 4.09)	لا	لن يتم تمويل أنشطة تتطلب شراء أو تخزين أو التعامل مع أو استخدام مبيدات حشرية أو مبيدات الأعشاب. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.09.



المصادر الثقافية المادية (السياسة التشغيلية 4.11)	لا	لن يتطلب المشروع المقترح إنشاءات جديدة وسيضمن بشكل رئيسي إعادة تأهيل وتنظيف الهياكل الحالية الحضرية والريفية. من غير المتوقع وقوع أية أضرار للمصادر الثقافية المادية.
السكان الأصليين (السياسة التشغيلية 4.10)	لا	لن يتضمن موقع ومناطق التدخلات المقترحة للمشروع أي سكان أصليين. وبالتالي، لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.10.
إعادة التوطين القسرية (السياسة التشغيلية 4.12)	نعم	لن يتضمن المشروع استملاك أراضٍ بشكل دائم، حيث أنه سيدعم الأنشطة التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة في المجتمعات الحضرية والريفية مثل كنس الشوارع، تصريف المياه، طلاء المباني العامة، تنظيف الأراضي الزراعية العامة، تكسير الصخور لإعادة تأهيل الطرق... الخ. رغم ذلك وأثناء التنفيذ، قد تقع الآثار التالية لإعادة التوطين: (أ) الاستملاك المؤقت للأراضي؛ (ب) نقل المتسولين؛ (ج) تعطل أو خسارة الدخل. بالتالي، سيتم تفعيل السياسة التشغيلية 4.12 وستطبق على المكون 1: النقد مقابل العمل، والدعم الاجتماعي، وفرص كسب الرزق. فضلاً عن ذلك، سيتم إعداد إطار لسياسة إعادة التوطين لتغطية كامل نطاق الاستثمارات المحتملة، والتي ستحدد متطلبات إعادة التوطين وإرشادات إعداد خطط إعادة التوطين أو خطط إعادة التوطين المختصرة عند الضرورة. وستتم إجازة إطار سياسة إعادة التوطين من قبل البنك والإفصاح عنه بحلول 30 تشرين الثاني 2018.
سلامة السدود (السياسة التشغيلية 4.37)	لا	لن يشمل المشروع المقترح إنشاء أو إعادة تأهيل سدود أو القيام بأنشطة قد تؤثر على عمل السدود الحالية. وبالتالي لن يتم تفعيل هذه السياسة.
المشاريع التي تتم على الممرات المائية الدولية (السياسة التشغيلية 7.50)	لا	لا توجد تدخلات على المسطحات المائية العابرة للحدود ضمن نطاق المشروع. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 7.50.
المشاريع في المناطق المتنازع عليها (السياسة التشغيلية 7.60)	لا	بينما سيستهدف المشروع المناطق المحررة مؤخراً من الجماعات الإرهابية، لا تعد هذه المناطق "متنازعة عليها" بحسب هذه السياسة، حيث لا تتمتع الجماعات الإرهابية بأي اعتراف دولي وبالتالي لن تدعي أية شرعية تجاه المناطق المحررة. لن يتم تفعيل السياسة التشغيلية 7.60.

القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية وإدارتها

أ. ملخص المسائل الرئيسية المتعلقة بالإجراءات الوقائية

1. صف أية مسائل أو آثار للإجراءات الوقائية المرتبطة بالمشروع المقترح. حدد وصف أية آثار محتملة واسعة المدى، بارزة و/أو لا يمكن تغييرها: يصنف المشروع ببنياً ضمن الفئة "ب". ويتم إعداد وثائق الإجراءات الوقائية لهذا المشروع بما يتوافق مع الإجراءات الطارئة المحددة في القسم (3)، الفقرة 12 من سياسة البنك: تمويل المشاريع الاستثمارية (المشاريع في الأوضاع التي بأمر الحاجة للمساعدة أو معوقات القدرات)، وقرر المشروع تأجيل إعداد إطار للإدارة البيئية والإدارية لحين تنفيذ المشروع. وقد جرى إعداد خطة عمل للإجراءات الوقائية كجزء من وثيقة تقييم المشروع، وتتضمن جدولاً زمنياً مفصلاً وخطوات متلاحقة لإعداد وثائق الإجراءات الوقائية ذات الصلة.

سيقدم المشروع الدعم لبرنامج النقد مقابل العمل بموجب المكون (1) لزيادة الوصول إلى الوظائف قصيرة المدى. ومن المتوقع أن تكون الأنشطة التي ستمولها هذه المشاريع الفرعية صغيرة الحجم مثل: كنس الشوارع وتنظيفها، تصريف المياه، طلاء المباني العامة، إعادة تأهيل المساحات الترفيهية، إعادة تأهيل المدارس، والمباني المجتمعية الأخرى. وفي المناطق الريفية، سيدعم المشروع الاعتناء بالشجيرات على الطرق الموصلة للقرى، وتنظيف الأراضي الزراعية العامة، وتكسير الصخور لإعادة تأهيل الطرق، وتنظيف واستبدال مجاري المياه، وتصريف المياه على الطرق. ومن المتوقع أن تكون الآثار البيئية المحتملة للتدخلات والأنشطة في حدها الأدنى، ومنحصرة في الموقع، ومحدودة، وقابلة للتغيير والتخفيف بما في ذلك الآثار البيئية السلبية الشائعة مثل المخلفات الإنشائية، والغبار، والإزعاج، والصحة والسلامة المهنية. ومن المتوقع أنه لمعظم المشاريع الفرعية ذات الآثار السلبية المحددة، سيكون تنفيذ الإرشادات العامة لخطة الإدارة البيئية المدرجة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كافياً. ومن غير المتوقع وجود آثار كبيرة الحجم أو بارزة أو غير قابلة للتغيير كنتيجة لتنفيذ التدخلات بموجب هذا المشروع.

لن يتضمن المشروع استملاك أراضي حيث أنه سيدعم الأنشطة التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة في المجتمعات الحضرية والريفية. رغم ذلك، تبقى هناك احتمالية بسيطة بأن تتضمن أنشطة العمل استملاك مؤقت للأراضي، وأن تؤدي إلى نقل المتسولين، وقد تسبب إعاقة الوصول إلى المحلات الملاصقة للمشاريع الفرعية. وبالتالي، سيتم تفعيل سياسة البنك التشغيلية 4.12 حول إعادة التوطين القسرية كتدبير احترازي. ويوصى بأن توفر الأنشطة بموجب المكون الفرعي 1.1 (أعمال إعادة تأهيل وترميم المباني العامة، والشوارع، والمساحات،... الخ.) فرصاً متكافئة وأن تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. إضافةً لذلك، وبالنسبة للأنشطة بموجب المكون الفرعي 2.1 (خدمات الدعم النفسي والاجتماعي)، ومن أجل تعزيز النسيج الاجتماعي والثقة بين المواطنين، يُقترح أن يلتحق العاملون في المجال الصحي، والباحثون الاجتماعيون، والمتطوعون المحليون بفعاليات توعوية وتدريبية لتجنب التمييز بين المستفيدين بسبب العرق أو الدين، أو النوع الاجتماعي. بناءً على ذلك، وأثناء المرحلة التنفيذية وقبل الشروع في تنفيذ الأنشطة ذات العلاقة بالمشروع، سيقوم المقترض بإعداد إطار لسياسة إعادة التوطين لتغطية كافة نطاق الاستثمارات المحتملة، وستتم إجازته من قبل البنك والإفصاح عنه بحلول 30 تشرين الثاني 2018. وسيحدد الإطار مبادئ وإجراءات متطلبات التعويض وإعادة التوطين، وإرشادات لإعداد خطط إعادة التوطين أو خطط إعادة التوطين المختصرة عند الضرورة. وسيجري الإفصاح عن الإطار على المستوى الوطني وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك بحسب سياسة البنك ذات الصلة حول الإفصاح.

2. صف أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة المدى بسبب الأنشطة المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع من غير المتوقع وجود آثار غير مباشرة/طويلة المدى بسبب الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع.

3. صف أية بدائل للمشروع (إن انطبق ذلك) من المتوقع أن تساعد في تجنب أو الحد من الآثار الضارة. سيكون للبدائل المتمثل في عدم تنفيذ المشروع آثار سلبية بالغة على الصحة العامة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة.

4. صف التدابير المتخذة من قبل المقترض لمعالجة المسائل المتعلقة بسياسة الإجراءات الوقائية. قدم تقيماً لقدرة المقترض على التخطيط والتنفيذ للتدابير المذكورة.

من أجل ضمان الإدارة المناسبة لجوانب الإجراءات الوقائية بموجب المشروع، ستقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بنشر مسؤول بيئي واجتماعي دائم على المستوى المركزي، وذلك للإشراف بشكل عام على تنفيذ ورصد والإبلاغ عن الجوانب المتعلقة بالإجراءات الوقائية ومتابعة الالتزام بالتدابير التخفيفية البيئية والاجتماعية ومتطلبات الصحة والسلامة على مستوى المشاريع الفرعية. وسيتم الإبلاغ عن الالتزام بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية عبر تقارير سير العمل الدورية والتي سيتم إعدادها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتشارك فيها مع البنك الدولي.

5. حدد أصحاب الشأن الرئيسيين وصف آليات التشاور والإفصاح عن سياسات الإجراءات الوقائية مع التركيز على الأشخاص الذين من المحتمل تأثرهم. يضم أصحاب الشأن الرئيسيون: (أ) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ (ب) وزارة التخطيط؛ (ج) المحافظات السبع (نينوى، الأنبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بغداد، بابل)؛ (د) المجتمعات. وتمثل المشاورات العامة تحدياً في سياق الهشاشة والصراع والعنف في العراق. ومن بين الأساليب البديلة المحتملة إجراء مقابلات فردية و/أو اجتماعات من خلال اعتماد استبيانات محدودة يتم إجراؤها في أماكن آمنة. كما يجب إجراء مقابلات منفصلة للنساء من قبل استشارية إن أمكن. يتمثل الهدف من عقد الاجتماعات في عرض الأهداف العامة لتصميم المشروع؛ وتقديم شرح للمشاركين حول المنافع الواسعة للمشروع على المستوى الوطني والبدء بتحديد بعض الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتوقعة والتي قد تنتج عن أي من أنشطة المشاريع الفرعية، وتمكين أصحاب الشأن من المشاركة وتقديم الملاحظات والتعليقات، بالإضافة إلى ضمان دراسة هواجسهم وقضاياهم الهامة أثناء كافة مراحل المشروع الفرعي، بما في ذلك مرحلة التخطيط.

سيتم الإفصاح عن نتائج الاجتماعات/المقابلات لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين وكل مشروع فرعي على الموقع الإلكتروني لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والوزارات والمحافظات المعنية التي تم فيها إجراء التدخلات. ويجب أن يكون جميع الأشخاص المتأثرين بالمشاريع الفرعية على دراية وبإستطاعتهم تقديم الملاحظات عند الضرورة. وسيتم الإفصاح عن الإطارين على المستوى الوطني (في قنوات التواصل المناسبة مثل على الموقع الإلكتروني للجهة المنفذة و/أو نسخ ورقية في موقع وشكل سهل الوصول إليه من قبل الأشخاص المتأثرين بالمشروع، وفي الوزارات القطاعية المعنية، والأماكن العامة الأخرى في مناطق تدخلات المشروع) بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك الدولي.

آلية معالجة التظلمات: على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشكيل وحدة للتعامل مع الشكاوى ويتم تجهيزها بنظام حاسب الي و 4-5 مسؤولين مدربين مسؤولين عن ضمان تسجيل وتتبع الشكاوى والأسئلة والتحقيق فيها ومعالجتها دون تأخير. وستقوم الوحدة بالتنسيق مع مسؤولي الإدارة المحلية بما يضمن اتخاذ إجراءات في توقيت مناسب استجابةً للشكاوى. وستوفر آلية معالجة التظلمات الإلكترونية نظاماً للإبلاغ ومعالجة هواجس الأشخاص المتأثرين من المشروع فيما يخص الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة.

ويمكن توجيه الشكاوى و/أو الأسئلة حيال المشروع، إلى أي مشرف، أو ممثل عن المجتمع، أو مسؤول الإدارة المحلية و/أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حيث يتم تسجيل الشكاوى للتحقيق فيها. وسيتم نشر معلومات الاتصال على الموقع الإلكتروني للمشروع الفرعي كي يتمكن الأشخاص المتأثرون من تقديم شكاوهم. ويجب توفير عدة نقاط للتواصل (الهاتف، صندوق شكاوى، الموقع الإلكتروني، البريد الإلكتروني، الرسائل النصية،... الخ.) بحيث يكون الأشخاص المتأثرون بالمشروع على دراية بجهات الاتصال حول هواجسهم. ويجب نشر معلومات الاتصال لجهة الاتصال على المستوى المحلي وباللغة المحلية للأشخاص المتأثرين بالمشروع الفرعي من أجل تقديم الشكاوى. إضافةً لذلك، يجب تسجيل نسخ من الشكاوى في ملف المشروع الفرعي وتقرير سير عمل المشروع الفرعي بما في ذلك رقم ونوع الشكاوى ونتائج القرار بشأنها.

ب. متطلبات الإفصاح (ملحوظة هامة: تظهر الأقسام أدناه فقط في حال تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

تم تأجيل مراجعة هذه الإجراءات الوقائية.

الملاحظات

حيث أن المشروع يتم إعداده بموجب القسم (3)، الفقرة 12 من سياسة البنك: تمويل المشاريع الاستثمارية (المشاريع في الأوضاع التي بأمس الحاجة للمساعدة أو معوقات القدرات)؛ وقد اختار تأجيل إعداد وثائق الإجراءات الوقائية حتى المرحلة التنفيذية للمشروع من أجل ضمان الإنجاز الفعال للهدف المقترح للمشروع وفي لالوقت المناسب في ضوء الطبيعة الطارئة للمشروع. وعليه، سيتم الإفصاح على المستوى الوطني عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية حالما يبدأ تنفيذ المشروع، ولكن قبل الشروع في تنفيذ أنشطة المشروع بحلول 30 تشرين الثاني 2018.

تم تأجيل مراجعة هذه الإجراءات الوقائية.

الملاحظات

من غير المرجح أن يتضمن المشروع استملاك للأراضي بصورة دائمة حيث أنه سيدعم الأنشطة التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة في المجتمعات الحضرية والريفية مثل كس الشوارع، تصريف المياه، طلاء المباني العامة، تنظيف الأراضي الزراعية العامة، تكسير الصخور لإعادة تأهيل الطرق،... الخ. رغم ذلك، تبقى هنالك احتمالية ضئيلة أنه وأثناء تنفيذ المشروع، قد تحدث الآثار التالية: (أ) الاستحواذ المؤقت على الأراضي لمخيمات المتعدين وتخزين المعدات؛ (ب) نقل المتسلسلين و/أو النازحين بسبب أنشطة المشاريع الفرعية؛ (ج) التعطل المؤقت و/أو القيود على الوصول إلى الأعمال الملاصقة للمشاريع الفرعية مما سيسبب خسارة في الدخل. بناءً على ذلك، وأثناء المرحلة التنفيذية، عقب سريان المشروع بثلاثة أشهر (بحلول 30 تشرين الثاني 2018) وقبل الشروع في تنفيذ أنشطة المشروع، سيجري إعداد إطار لسياسة إعادة التوطين، وإجازته والإفصاح عنه من قبل البنك، لشمول كامل نطاق الاستثمارات المحتملة.

ج. مؤشرات رصد الالتزام على المستوى المؤسسي (ستتم استيفائها عند استكمال نظام تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة من خلال اجتماع قرارات المشروع) ملحوظة هامة: تظهر الأقسام أدناه فقط في حال تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

السياسة التشغيلية 4.01- التقييم البيئي

هل يتطلب المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي بشكل منفصل (بما في ذلك خطة للإدارة البيئية)؟

نعم

إذا كان الأمر كذلك، هل قامت الوحدة الإقليمية البيئية أو مدير الممارسات بمراجعة واعتماد تقرير التقييم البيئي؟

غير متوفر

هل تم شمول التكلفة وجوانب المساءلة المتعلقة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟

غير متوفر

السياسة التشغيلية 4.12- إعادة التوطين القسرية

هل تم إعداد خطة إعادة توطين/خطة مختصرة/إطار سياسات/إطار عمليات (حسب ما هو مناسب)؟



لا

إذا كانت الإجابة نعم، عندها هل قامت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن الإجراءات الوقائية أو مدير الممارسات بمراجعة الخطة؟
غير متوفر

هل من المتوقع حدوث نزوح/إعادة تموضع مادي؟

لا

هل من المتوقع حدوث نزوح اقتصادي؟ (فقدان أصول أو القدرة على الوصول إلى أصول مما يؤدي إلى خسارة مصادر دخل أو وسائل أخرى لكسب الرزق)
يحدد لاحقاً

سياسة البنك الدولي حول الإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال وثائق متعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

غير متوفر

هل تم الإفصاح عن الوثائق ذات الصلة داخل البلاد في مكان عام بشكل ولغة مفهومة وسهلة الوصول للفئات المتأثرة بالمشروع ومنظمات المجتمع المدني المحلية؟

غير متوفر

كافة سياسات الإجراءات الوقائية

هل جرى إعداد تقييم وميزانية بشكل مناسب ومسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية؟

نعم

هل تم شمول التكاليف المتعلقة بتدابير سياسات الإجراءات الوقائية في تكلفة المشروع؟

نعم

هل يتضمن نظام المتابعة والتقييم للمشروع رسداً لآثار الإجراءات الوقائية والتدابير المتعلقة بسياسات الإجراءات الوقائية؟

نعم

هل تم الاتفاق على ترتيبات تنفيذية مرضية مع المقترض وتم بشكل كافي عكس ذلك في الوثائق القانونية للمشروع؟

نعم

جهات الاتصال

البنك الدولي

غسان الخوجه

كبير مسؤولي الحماية الاجتماعية

رمزي عفيف نعمان

كبير مسؤولي البرنامج

سرات النسور

كبير مسؤولي الحماية الاجتماعية



المقترض/الجهة المتعاملة/المستفيد

وزارة المالية
مكتب الوزير
الوزير
ministeroffice.mof@gmail.com

الجهات المنفذة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
محمد شياع السوداني
وزير العمل والشؤون الاجتماعية
sarmad.office@yahoo.com

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقات

رؤساء فرق المهام:	غسان الخوجه رمزي عفيف نعمان سرات النسور
-------------------	---

تمت الموافقة من قبل

مستشار الإجراءات الوقائية:	
مدير الممارسات/المدير:	
مدير مكتب البنك الدولي:	